

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٣٥٠

الخميس، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد شريف . . . . . (تشاد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركين
	الأرجنتين . . . . . السيد أويارسابال
	الأردن . . . . . السيد الحمود
	أستراليا . . . . . السيد كوينلان
	جمهورية كوريا . . . . . السيد أوه جون
	رواندا . . . . . السيد سانا
	شيلي . . . . . السيد باروس ميليت
	الصين . . . . . السيد ليو جيايبي
	فرنسا . . . . . السيد بيرتو
	لكسمبرغ . . . . . السيد مايس
	ليتوانيا . . . . . السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد تاثام
	نيجيريا . . . . . السيد أديجولا
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد بريسمان

## جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1470263 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## عدم الانتشار

### إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير غاري كوينلان، الممثل الدائم لأستراليا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن للسفير كوينلان.

### السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني

أن أقدم تقرير اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وفقاً للفقرة ١٨ (ح) من نفس القرار. يغطي هذا التقرير الفترة من ١٣ أيلول/سبتمبر إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والتي عقدت خلالها اللجنة اجتماعين غير رسميين في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر و ٨ كانون الأول/ديسمبر، واضطلعت بأعمال إضافية باستخدام إجراء عدم الاعتراض المتوخى في الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية لتسيير أعمالها.

في ضوء التطورات الأخيرة المتعلقة بخطة العمل المشتركة، ترحب اللجنة بالالتزام المتجدد من قبل جميع الأطراف بمواصلة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق شامل. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن تدابير مجلس الأمن المفروضة بموجب القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠) لا تزال سارية المفعول بالكامل، فيما تستمر المفاوضات بين مجموعة ١+٥ وإيران، وعلى أن الدول ملزمة بتنفيذها على النحو الواجب. ولا تزال

اللجنة ملتزمة تماماً بتنفيذ جميع القرارات ذات الصلة وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم التوجيه إلى الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة. ويحدوني الأمل في أن يشجع التمديد إيران على الانخراط بصورة بناءة مع المجلس واللجنة.

وفي هذا الصدد، ورغم أنه لم يتم الإبلاغ عن حوادث جديدة إلى اللجنة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أود أن أشير إلى أن اللجنة تواصلت مرتين مع إيران في وقت سابق من هذا العام بخصوص حوادث يحقق فيها فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية. وقد أرسلت اللجنة رسالتين، واحدة في ٢٧ آذار/مارس تلتبس فيها تعليقات من إيران بشأن اعتراض شحنة من ألياف الكربون، والثانية في ٩ تموز/يوليه بخصوص اعتراض شحنة من الأسلحة التقليدية في البحر الأحمر. ولم ترد إيران حتى الآن وما زالت اللجنة تدعو إيران إلى القيام بذلك.

وتواصل اللجنة مساعدة الدول والمنظمات الدولية في تنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة. ويشمل ذلك النظر في طلبات التماس التوجيه بشأن طائفة من المسائل، بما في ذلك ما إذا كانت مقترحات تقديم مساعدة تقنية إلى إيران في مجالات كفاءة استخدام الطاقة والإجراءات المتعلقة بالألغام، فضلاً عن مقترحات أخرى للتعاون، مسموحاً بها بموجب تدابير الجزاءات وترحب اللجنة بهذه المشاركة في المسائل المتعلقة بالتنفيذ والامثال وتشجع الأطراف على مواصلة التماس التوجيه من اللجنة بشأن تطبيق التدابير التي فرضها المجلس.

وتسمح الفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والفقرة ٤ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) بدفع مبالغ مستحقة لكيان مدرج في القائمة بموجب عقد أُبرم قبل إدراجه وذلك من الأموال المجمدة لهذا الكيان، رهناً بإخطار مسبق إلى اللجنة. وتلقت اللجنة إخطاراً من هذا القبيل من دولة عضو، وفقاً للفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والفقرة ٤ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

ولايته في حزيران/يونيه. كما واصلت اللجنة النظر في التقرير النهائي لفريق الخبراء لعام ٢٠١٤ (انظر S/2014/394)، ولا سيما في ضوء أي إجراءات للمتابعة من جانب اللجنة.

ومع أخذ استنتاجات التقرير في الاعتبار، تعترم اللجنة مواصلة مداولاتها بشأن التوصيات الواردة في التقرير. وباسم اللجنة، أود أن أتوّه بالجهود الكبيرة التي بذلها الفريق في مساعدة اللجنة على إنجاز أعمالها، وأتمنى لأعضائه النجاح واستمرار التعاون الوثيق والمثمر مع اللجنة والرئاسة المقبلة.

وأخيراً، أود أن أذكر أن إحاطتي الإعلامية هذه إلى المجلس ستكون الأخيرة لي بصفتي رئيس اللجنة. وأود أن أعرب عن شكري لأعضاء اللجنة والفريق ولزملائنا في الأمانة العامة على عملهم الدؤوب والمساعدة في النهوض بعمل اللجنة. لقد شرفت بترؤس اللجنة خلال العامين الماضيين.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

**السيد بريسمان** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته لهذه اللجنة طوال العامين الماضيين. لقد تم تنشيط أعمال اللجنة بسبب اجتهاده والتزامه. وقام هو وفريقه بعمل عظيم في مساعدة اللجنة على الاضطلاع بولايتها وتحسين الشفافية في عملها وتعزيز العلاقات مع الهيئات الدولية الأخرى. وأتوجه إليه ليتفضل بقبول عميق تقدير الولايات المتحدة للجهود التي بذلها.

أنشأ مجلس الأمن هذه اللجنة في مثل هذا الشهر قبل ثماني سنوات، أي في عام ٢٠٠٦، لأن المجتمع الدولي ساورته شكوك جدية حول النوايا السلمية للبرنامج النووي الإيراني. ومنذ ذلك الحين، أصبح عمل اللجنة جزءاً لا يتجزأ من

وبالمثل، أخطرت دولة عضو اللجنة بقيامها بتسليم معدات، للاستخدام في مفاعل يعمل بالماء الخفيف، إلى محطة بوشهر للطاقة النووية، وفقاً للفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة طلباً للشطب من القائمة من كيان مدرج حالياً على قائمة جزاءات اللجنة، وذلك عن طريق مركز التنسيق لرفع الأسماء من القائمة المنشأ بموجب القرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦). وكما ذكرت في إحاطتي الإعلامية السابقة إلى المجلس، فقد نظرت اللجنة في طلب مماثل من هذا الكيان في وقت سابق. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، رفضت اللجنة مرة أخرى طلب الرفع من القائمة وأبلغت مركز التنسيق بأسباب رفضها، والتي أبلغ مركز التنسيق الكيان بها. وفي ضوء الإجراءات التي اتخذها الدول الأعضاء لتنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة، تشجع اللجنة الدول التي لم تقدم تقارير بعد على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، إدراكاً منها لحقيقة أن تقارير التنفيذ الوطنية تشكل وسيلة هامة لتعزيز تنفيذ تدابير الجزاءات.

وفي ما يتعلق بفريق الخبراء، نظرت اللجنة في تقرير فريق الخبراء لمنتصف المدة، والذي قُدم إلى مجلس الأمن في ٨ كانون الأول/ديسمبر. ووفقاً لما نص عليه القرار ٢١٥٩ (٢٠١٤)، وقبل العرض على المجلس، ناقشت اللجنة تقرير الفريق خلال اجتماعها غير الرسمي الأخير في ٨ كانون الأول/ديسمبر. ويقدم تقرير منتصف المدة لمحة عن طائفة الأنشطة التي يقوم بها الفريق والأعمال الجارية للدول في اتخاذ إجراءات الإنفاذ ذات الصلة بالجزاءات. ويشمل ذلك التحقيقات التي يجريها الفريق في المشتريات المستمرة من قبل إيران والنقل أو النقل المزعوم لمواد يُزعم أنها للاستخدام في البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية الإيرانية والانتهاكات المحتملة لحظر السفر. وأثناء نظر اللجنة في تقرير الفريق لمنتصف المدة، رحب الأعضاء بالتقرير وأحاطوا علماً بالأنشطة الرئيسية للفريق منذ تجديد

التكنولوجيا النووية الحساسة. ونعلم أن إيران لا تزال تعمل على تهريب الأسلحة المنتهكة القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). ونعلم أن قادة إيران يرفضون صراحة هذا القرار الذي اتخذته المجلس، ويتحدثون علنا عن شحناتهم من الأسلحة المزعزعة للاستقرار إلى سوريا وحزب الله في لبنان وإلى العراق.

إن التصدي بفعالية لتلك الانتهاكات يكمن في صميم ولاية اللجنة. وأي خرق للجزاءات هو مسألة خطيرة، كما أنه أمر خطير ينتهك القانون الدولي ويقوّض مصداقية مجلس الأمن. وفي الأسابيع والأشهر المقبلة، سنستمر في العمل مع أعضاء اللجنة من أجل كفالة عدم انتهاك قرارات مجلس الأمن مع الإفلات من العقاب. وتواصل اللجنة مع الدول الأعضاء من أجل توعيتها وإسداء المشورة لها والإجابة على أسئلتها حول الجزاءات يتصف بأهمية كبيرة. ويجب على اللجنة والفريق أن يواصلوا تذكير الدول الأعضاء بضرورة دعم التنفيذ الكامل والقوي للجزاءات.

وتصميمنا على منع إيران من الحصول على سلاح نووي لا يزال واضحا. ونحن ملتزمون بحل هذه المسألة سلميا من خلال الدبلوماسية. والجزاءات لها مكانة هامة بالنسبة لهذا الجهد، ونحن عازمون على كفالة أن يكون بمقدور هذه الهيئة الهامة الاضطلاع بولايتها على نحو فعال.

**السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر السفير كوينلان على هذه الإحاطة الإعلامية. طوال العامين الماضيين، عمل السفير كوينلان وفريقه بجد لتعزيز عمل اللجنة. وتود الصين أن تعرب عن تقديرها لكل ذلك وشكرها عليه. وما فتئت الصين تولي دائما أهمية كبيرة لعمل اللجنة، ونحن على استعداد لمواصلة تعاوننا مع الرئيس الجديد والعمل مع جميع الأطراف بغية تنفيذ خطط عمل اللجنة.

قبل فترة ليست بعيدة، قررت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا وإيران تمديد أجل

استراتيجيتنا الدبلوماسية بنطاقها الأوسع. وساعدت هذه اللجنة العديد من البلدان في تنفيذ ما تفرضه الأمم المتحدة من جزاءات تزداد صلابة. وحققت اللجنة، بمساعدة فريق الخبراء التابع لها، في الانتهاكات الخطيرة للجزاءات وأصبحت واعية على نحو مثير للإعجاب بشبكات الانتشار في إيران. واتخذت اللجنة إجراءات صارمة إزاء تهريب إيران للأسلحة وأوقفت عمليات تدفق الأسلحة إلى منطقة تصنف بعدم الاستقرار. أما اليوم، بعد عدة سنوات، فإن المجتمع الدولي لا يزال يفتقر إلى الثقة بالبرنامج النووي الإيراني. وبغية حل هذه المسائل، تُجري إيران في الوقت الراهن حوارا جادا مع مجموعة البلدان الخمسة زائدا واحدا. ولأجل إعطاء هذه المفاوضات فرصة أفضل للنجاح، قررنا في الشهر الماضي تمديد فترة إضافية مدتها سبعة أشهر. وفي حين ما زلنا نؤمن بأن السبيل الأفضل لتحقيق أهدافنا هو من خلال الدبلوماسية، فإننا لن نجلس إلى طاولة المفاوضات إلى الأبد. وكما سبق أن قلنا مرات عديدة، نحن لا نريد مجرد أي اتفاق، إنما نريد الاتفاق الصحيح. فبكل وضوح وبساطة، لا بد لهذه المفاوضات أن تجد السبل الكفيلة بالأتمتة إيران السلاح النووي والآ يكون باستطاعتها الحصول عليه. وبينما تتواصل المحادثات، ينبغي أن ننظر في كيفية أن تتمكن لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن من دعمها على أفضل ما يكون. ونصيحتنا إلى اللجنة بسيطة: فلتواصل العمل الذي تقوم به.

وخلال هذه الفترة، يجب على اللجنة قطعا أن تستمر في عملها الحيوي المؤدي إلى رصد إنفاذ هذه الجزاءات الهامة وإلى تحسينه. وبالمثل، ينبغي لفريق الخبراء أن يواصل التحقيق في الانتهاكات والتواصل مع الدول الأعضاء. وما لم يعدل مجلس الأمن هذه الجزاءات أو إلى حين قيامه بذلك، ينبغي لهذا العمل أن يظل نشيطا من حيث وتيرته وكثافته. والتقارير التي أصدرها فريق الخبراء مؤخرا تذكّرنا بالأهمية الكبيرة لهذا العمل. ونحن نعلم أن إيران لا تزال تسعى إلى شراء

يوصل أداء عمله بحزم وحكمة وعلى نحو سليم، مسترشداً في ذلك باللجنة، وفقاً للتكليف الوارد في قرار مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وما فتئت الصين تؤمن طوال الوقت بأن الحوار والمفاوضات هما السبيل الوحيد الصحيح لحل المسألة النووية الإيرانية على النحو الملائم. ونحن نعمل بطريقة موضوعية ونزيهة وعلى نحو مسؤول في الدعوة إلى إجراء محادثات والتوصل إلى حل سلمي. ونؤدّي دوراً بناءً في تعزيز التفاوض بشأن إبرام اتفاق شامل. والصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف ولإسهام في التوصل إلى حل شامل ومناسب وطويل الأجل للمسألة النووية الإيرانية.

**السيد بيروتو** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولاً، أود أن أشكر السفير غاري كوينلان على إحاطته الإعلامية والعمل الدؤوب الذي أجزه مع فريقه طوال العامين الماضيين على رأس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). إن الدينامية والنشاط والكفاءة المهنية العالية هي الخصائص الأساسية التي اتصف بها الوفد الأسترالي إبان الاضطلاع بهذا العمل الهام، ونحن ممتنون له بشكل خاص على ذلك. كما نود أن نتمنى كل النجاح لإسبانيا التي تتولى رئاسة اللجنة في عام ٢٠١٥.

مثلاً أكد السفير كوينلان في إحاطته الإعلامية، وكما ورد بوضوح في خطة العمل المشتركة، فإن قرارات مجلس الأمن تبقى نافذة تمام النفاذ في إطار المفاوضات الجارية، وكذلك في الفترة التي تسبق إيجاد تسوية شاملة لأزمة الانتشار النووي الإيرانية.

لذا، رحبنا بشعور بالقلق بتقرير منتصف المدة لفريق الخبراء التابع للجنة، الذي قُدّم إلى المجلس قبل بضعة أيام. والمعلومات الواردة في التقرير بشأن محاولات إيران حيازة مواد حسّاسة محظورة والتنقلات المحتملة لأفراد مدرجين على قائمة الإجراءات تُذكّرنا بضرورة الاستمرار في توشي اليقظة حيال أنشطة إيران.

المفاوضات بشأن إبرام اتفاق شامل، مما يتيح بالتالي المزيد من الوقت والمجال للجهود الدبلوماسية. وبدأت الدول الست وإيران جولة جديدة من المفاوضات في جنيف أمس بشأن إبرام اتفاق شامل. فهذا الزخم الإيجابي لا يتأتى بسهولة، وينبغي لجميع الأطراف أن تعمل على تعزيزه. وأهم عمل في المرحلة المقبلة هو اغتنام هذا الزخم والتقيّد بتوافق الآراء والتركيز على الخلافات وتجاوزها استناداً إلى مبدأ النهج المتمثل في العمل المتدرج والمعاملة بالمثل، بغية التوصل في تاريخ مبكر إلى اتفاق شامل يكون لصالح الجميع وذا فائدة متبادلة.

ويسعد الصين أن ترى أن التعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران قد حافظ على الزخم الإيجابي. ونأمل أن تؤدي الوكالة دوراً بناءً في إخضاع المنشآت الإيرانية للضمانات وتشجيع إيجاد حل سلمي للمسألة النووية الإيرانية. والصين تشجع إيران على مواصلة تعزيز تعاونها مع الوكالة بغية الاستمرار في العمل على حل المسائل المعلقة في الملف النووي الإيراني.

خلال الفترة الماضية، حافظت جميع الأطراف على إجراء اتصالات وثيقة تتعلق بعمل اللجنة ذي الصلة. وثمة التزام من جانب جميع الدول الأعضاء بتنفيذ قرارات المجلس المتصلة بالجزاءات المفروضة على إيران تنفيذاً مخلصاً ودقيقاً. ولكن الجزاءات بذاتها ليست الغاية من القرارات وتعزيز الجزاءات ليس المعيار للحكم على عمل اللجنة. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي للجنة وفريق الخبراء على حد سواء أن تكون لهما وجهة نظر بعيدة الأمد وأن ينظرا إلى الصورة بأكملها وأن يدعموا الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل المسألة النووية الإيرانية، وأن يتعاونوا معها. وفي الوقت ذاته، ينبغي لجميع الأطراف أن تستمر بروح من الموضوعية والحياد والبراغماتية في النقاش التفاعلي وأن تتوصل إلى استنتاجات مبنية على توافق الآراء.

تحيط الصين علماً بتقرير منتصف المدة الذي قدّمه فريق الخبراء، وننوّه بالجهود التي يبذلها الخبراء. ونأمل من الفريق أن

وهذا جهد كبير من جهتها، وستؤدي فرنسا دورها الكامل بتقديم تبرع من خارج الميزانية لدعم أنشطة الرصد والتحقق التي تضطلع بها الوكالة.

وسنواصل المشاركة الكاملة والالتزام التام بالتوصل إلى اتفاق موثوق وقوي ودائم، يخدم هدف السلام والأمن ويستعيد الثقة في الطابع السلمي حصراً لبرنامج إيران النووي. وهناك حاجة إلى تحسين التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما بشأن البعد العسكري المحتمل، ماضياً وحاضراً على السواء، لبرنامجها النووي. ومع أن إيران قد امتثلت حتى آب/أغسطس ٢٠١٤ لإطار التعاون الذي اتفقت عليه مع الوكالة في السنة الماضية، أفادت الوكالة في آخر تقرير لها بغياب أيّ تقدم بشأن المسائل التي تمّ تحديدها، وهذه الحالة تثير قلقاً بالغاً. وتسوية جميع المسائل المتعلقة بالبعد العسكري المحتمل لبرنامج إيران النووي هي في الحقيقة عنصر رئيسي لاستعادة الثقة، وبالتالي لإبرام الاتفاق الطويل الأمد الذي نصبو إليه جميعاً.

**السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
نشكر السفير غاري كوينلان على إحاطته الإعلامية بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، التي يرأسها، عن هذه الفترة المشمولة بالتقرير. وبما أن هذه هي الإحاطة الإعلامية الأخيرة للسيد كوينلان بصفته رئيس اللجنة، فإننا نودّ أن نشكره والوفد الأسترالي على ترؤس تلك الهيئة الفرعية التابعة لمجلس الأمن طوال السنتين الماضيتين. وننوّه بمجهود فريق الخبراء، التي قدّمت مساعدة مفيدة. ونواصل بعناية دراسة تقرير منتصف المدة الذي أعدّه الفريق، والذي نوقش مؤخراً في اجتماع اللجنة.

في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اختتمت في فيينا جولة أخرى من المفاوضات حول إحدى أصعب المسائل في العلاقات الدولية الحالية، وهي تسوية مسألة البرنامج النووي

بل إن اللجنة ما فتئت تنتظر رد إيران بشأن الأسلحة التي اعترضت على متن السفينة Klos C القادمة من إيران، والتي أكّد الفريق أنها غير مشروعة وتنتهك قرارات مجلس الأمن.

وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر الفريق على عمله الدؤوب والضروري لعمل لجنة القرار ١٧٣٧.

منذ اعتماد خطة العمل المشتركة قبل أكثر من سنة بقليل، كانت مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ تتفاوض مع إيران استناداً إلى خطوط واضحة: لإيران كل الحق في تطوير طاقة نووية لأغراض مدنية، ولكن ينبغي ألاّ تطوّر أسلحة نووية. ولذا، يجب أن يشمل أي اتفاق طويل الأمد جميع الضمانات الضرورية للتثبت من أن البرنامج النووي الإيراني مُخصص حصراً للأغراض السلمية.

وأناحت أحدث جولة من المفاوضات عقد تبادلات مكثفة ومفيدة للآراء بين أعضاء مجموعة الستة وإيران. وعلى الرغم من الافتقار إلى المرونة الذي أظهره المفاوضون الإيرانيون في هذه المرحلة، فإننا نريد أن نصدق أن لدى طهران إرادة سياسية للتوصل إلى اتفاق طويل الأمد. لذا، نتوقع منها اتخاذ الخيارات الاستراتيجية والقرارات الشجاعة الضرورية.

وأثناء سلسلة المفاوضات التي جرت في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر، عُرضت أفكار جديدة استحوطت التفكير بعناية من قبل أعضاء المجموعة. وفي هذا السياق اتفقت مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ وإيران على تمديد المناقشات والمفاوضات بموجب خطة العمل المشتركة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وخلال هذه الفترة، يتعين على إيران أن تواصل الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاق المؤقت المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والذي جرى تنفيذه حتى الآن.

وفي هذا الصدد، يجدر الترحيب بالدور الحاسم للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من تقيّد إيران بتلك الالتزامات.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). كما نوّد أن نشكر فريق الخبراء على جهودهم في إعداد التقارير. يرحب الأردن بتمديد المفاوضات وبدء جولة جديدة منها بين إيران ومجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ في جنيف مساء أمس، الأمر الذي يؤكد وجود رغبة حقيقية لدى جميع الأطراف في الوصول إلى اتفاق شامل حول الملف النووي الإيراني.

إلا أننا نوّد في الوقت ذاته على ضرورة استمرار اللجنة في القيام بالمهام المناطة بها على أكمل وجه، بشكل متوازن مع الجهود المبذولة للوصول إلى حلّ شامل يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا السياق، يدعو وفد بلدي للجنة إلى الاستمرار في القيام بالتحقيقات اللازمة حول الخروقات التي تم ارتكابها، بالإضافة إلى الاستمرار في الانخراط بشكل إيجابي مع الحكومة الإيرانية لتوضيح المسائل العالقة حول الخروقات التي تم المرتكبة خلال الفترة الماضية.

ومن جانب آخر، فإننا نثمن دور اللجنة في مساعدة الدول والمؤسسات الدولية في تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من خلال دراسة طلبات الدول المتعلقة بتزويد إيران بالمساعدات التقنية في مجال الطاقة والتعدين، الأمر الذي نشجعه لتمكين الدول والمؤسسات من تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشكل فعال.

أمّا في ما يتعلق بعدد الدول التي قامت بتقديم تقاريرها حول الخطوات التي اتخذتها لتطبيق قرارات مجلس الأمن، فإننا نشجع الدول على العمل على تقديم التقارير بالسرعة الممكنة، وعلى التعاون بشكل إيجابي مع فريق الخبراء لأنّ نجاح عمل اللجنة مرتبط بشكل كبير بقيام تلك الدول بتقديم تقاريرها.

ختاماً، أود أن أتمنى لسعادة السفير كوينلان كلّ التوفيق والنجاح في مهامه القادمة، وقد كان من دواعي سرورنا العمل معه ومع فريقه المميز خلال الفترة الماضية.

الإيراني. وعلى الرغم من أنّ تلك المفاوضات مستمرة منذ بعض الوقت وحتى الآن، فإنّها قد مُنحت زخماً جديداً في السنة الماضية بعد الاتفاق على خطة عمل مشتركة في جنيف. وفي هذا الصدد، نوّد أن نذكر أنّ التقدم الواضح المحرّز في هذا المجال كان إلى حدّ بعيد نتيجة التفكير غير التقليدي والأفكار التقنية والسياسية المبتكرة التي قدّمها الوفد الروسي. وعلى مدى السنة المنتهية، تمّ التقيّد بالخطة بدقة، ممّا أتاح قدراً كبيراً من التقدم في الانتقال إلى اتفاق حاسم. والمحادثات ستستمر، كما ظهر في جولة المشاورات على مستوى المديرين السياسيين التي اختُتمت مؤخراً في جنيف. وبعد انقضاء ثلاثة إلى أربعة أشهر، يجب إعداد وثيقة تحدد جميع المبادئ الأساسية. وبعد ذلك، ستجري مناقشة معايير تنفيذها في مشاورات تقنية وأخرى للصياغة.

ونحن حالياً نعتبر أنه من المهم التأكيد على أنّ أي أنشطة للجنة، قد تُفسّر بأنها تتجاوز نطاق اختصاصها المباشر، ستكون ضارة في هذه المرحلة الدقيقة من سير المفاوضات بشأن برنامج إيران النووي. وهذا ينطبق أيضاً على التكرار العثي في جوهره لفكرة أنّ جميع الجزاءات المشروعة ضد إيران ستبقى نافذة بشكل كامل. فأبّي عضوٍ ذي ضمير في المجتمع الدولي يُدرك تلك الحقيقة بدون أن يدفعه أحد من الخارج إلى ذلك.

إنّ إظهار الحماسة المفرطة خطير أحياناً، كما ذكر تاليران العظيم. والمهم اليوم هو أنّ يكون هدف جميع المشاركين في المفاوضات العمل بهمة ودون انقطاع. ونحن من جهتنا سنواصل القيام بكل ما هو في نطاق مسؤوليتنا من أجل إيجاد حلّ نهائي وشامل لجميع المسائل المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني ورفع الجزاءات المفروضة على إيران عملاً بقرارات مجلس الأمن.

**السيد الحمود (الأردن):** في البداية، أود توجيه الشكر إلى سعادة السفير غاري كوينلان على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى جهوده المميزة والقيادية التي بذلها لإنجاح أعمال

غير أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في آخر تقرير له، المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ما يرح بأسف لعدم التعاون من جانب إيران فيما يتعلق بتوضيح المسائل العالقة المتصلة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي. وليس من المرجح لهذا النقص في الشفافية أن يطمئن الآخرون بشأن الغرض من نوايا إيران. كما أن استعادة الثقة تتطلب تحسين التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن هذه المسائل.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجدداً على الدعم الكامل من لكسمبرغ للجهود الدبلوماسية التي تبذلها مجموعة ٣+٣ من أجل التوصل إلى حل تفاوضي كامل وطويل الأجل للمسألة النووية. كما أننا نعرب عن الأمل في أن يتسنى في المستقبل القريب استكمال التقدم المحرز حتى الآن.

وفي الختام، أود أن أثني على جهود كاثرين أشتون، التي قادت في السنوات الأخيرة الجهود التي تبذلها مجموعة ٣+٣ بهمة عالية والتزام لا يفتر. ونتمنى لها كل النجاح في مهامها الجديدة بوصفها المستشار الخاص للممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن، المسؤولة عن تيسير المحادثات مع إيران بشأن المسألة النووية.

**السيد باروس ميليت (شيلي)** (تكلم بالإسبانية): نشكر السفير غاري كوينلان، على عرضه التقرير الفصلي عن العمل الذي تضطلع به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونحن نقدر تقديراً عالياً دور أستراليا، بوصفها رئيسة اللجنة على مدى السنتين الماضيتين، ونشكرها على ذلك. نود أيضاً أن نشكر فريق الخبراء، ومنسق الفريق على عرضه تقرير منتصف المدة المقدم إلى لجنة القرار ١٧٣٧ يوم الإثنين ٨ كانون الأول/ديسمبر.

وفيما يتعلق بالمفاوضات بين مجموعة الخمسة زائداً واحداً وإيران، فنحن نقدر الالتزام الذي حققته الأطراف بتجديد خطة

**السيد مايس (لكسمبرغ)** (تكلم بالفرنسية): أود أيضاً، بشأن شأن الآخرين الذين تكلموا قبلي، أن أشكر الممثل الدائم لأستراليا، السفير غاري كوينلان، على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أهنئه وجميع أعضاء فريقه على العمل الممتاز الذي أنجزوه في العامين الماضيين بوصف بلدهم رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). أود أيضاً أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لفريق الخبراء المستقل المنشأ عملاً بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) على إسهامهم القيم في عمل لجنة الجزاءات.

وعلى الرغم من أن جولة المحادثات الأخيرة بين إيران ومجموعة ٣+٣ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر لم تؤد إلى تحقيق النتيجة المرجوة، نود أن نعتقد أنه لا يزال ممكناً تحقيق تقدم كبير على طريق حل المسألة النووية الإيرانية. كما أن التمديد الجديد، هذه المرة لمدة سبعة أشهر، لخطة العمل المشتركة يتيح فرصة لاختتام الجهود الكبيرة الرامية إلى تحقيق المصالحة التي يبذلها الطرفان منذ أكثر من عام. ويمثل استئناف المحادثات في جنيف بالأمس بين إيران ومجموعة ٣+٣، تطوراً إيجابياً في هذا الصدد. ومع ذلك، ورغم استئناف المفاوضات، وفي ظل عدم وجود اتفاق بشأن تسوية شاملة للمسألة النووية الإيرانية، فإن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تظل سارية في مجملها. كما أن التزامات الدول الأعضاء بموجب هذه القرارات تظل أيضاً سارية بالكامل.

وفي نهاية المطاف، فإن الأمر يعود للسلطات الإيرانية لكي تنتقي الاختيارات اللازمة من أجل فتح فصل جديد في علاقاتها مع المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن المسألة الحاسمة هي الثقة. يجب على إيران أن تمثل تماماً لالتزاماتها وأن تقدم الضمانات اللازمة بحيث يصبح لدى المجتمع الدولي ثقة في الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني. وإذا بقيت الشكوك في هذا الصدد، فإن عدم ثقة المجتمع الدولي ستستمر كذلك.

بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ وإيران بتوسيع نطاق تنفيذ جميع التدابير المتوخاة في خطة العمل المشتركة، وعلى وجه الخصوص قرار الاتحاد الأوروبي القاضي بتمديد العمل بتخفيف الجزاءات. وأخيراً، نرحب بتعيين كاثرين آشتون، مستشارة خاصة للممثل السامي للاتحاد الأوروبي من أجل تيسير المحادثات النووية مع إيران.

تؤيد ليتوانيا تأييداً كاملاً جهود مجموعة ٣+٣ وتشدد على أن استعداد إيران لإظهار المرونة في سد الثغرات المتبقية سيحدد نجاح العملية في نهاية المطاف. يجب على إيران أن تحاور مجموعة ٣+٣ بصورة بناءة بشأن جميع المسائل العالقة من أجل تحقيق ثقة يمكن التحقق منها من جانب المجتمع الدولي بخصوص الطابع السلمي الحصري لبرنامجها النووي. ولا ينبغي فقدان الزخم في المفاوضات، ويتعين على الأطراف أن تستكملها في أقرب وقت ممكن. ونرحب باجتماع جنيف الذي عُقد أمس على مستوى المديرين السياسيين في هذا الصدد.

كما تتابع ليتوانيا عن كثب الحوار والتعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في ظل إطار التعاون. وفي حين نرحب بتنفيذ التدابير العملية، فإننا نشعر بالقلق إزاء الاستنتاج الذي توصلت إليه الوكالة الدولية بأن إيران لم تقدم أي تفسيرات تمكن الوكالة من توضيح التديبين العمليين العالقين فيما يتعلق بإطلاق متفجرات شديدة الانفجار وإجراء حسابات لنقل النيوترونات. ومن المؤسف أيضاً أن إيران لم تقترح بعد المزيد من التدابير العملية، بالرغم من الدعوات المتكررة من الوكالة. ونؤكد مجدداً أن توفير جميع المعلومات ذات الصلة، فضلاً عن توفير إمكانية الوصول دون عوائق إلى المرافق المختلفة هما عاملان هامان من أجل تمكين الوكالة من التوصل إلى فهم واضح لبرنامج إيران النووي.

وأنتقل للتكلم بشأن عمل اللجنة، من الأهمية بمكان التأكيد مجدداً على أن خطة العمل المشتركة لا تؤثر مطلقاً على

العمل المشتركة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥، الأمر الذي سيشجع استمرار إجراء الحوار سعياً للتوصل إلى تسوية شاملة.

كما تحيط شيلي علماً بتقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحن ندعو الوكالة الدولية إلى مواصلة دعم خطة العمل المشتركة من خلال أنشطة الرصد والتحقق المستمرين والتدابير الطوعية المتوخاة في الخطة.

ونحن نعتقد أنه على الرغم من التحديات، من الضروري الحفاظ على الأجواء الإيجابية التي سادت في المفاوضات. يجب على المجلس أن يواصل الإسهام بشكل بناء في هذه الحالة، على أساس أنه من المصلحة المشتركة أن يتم التوصل إلى اتفاق من أجل استعادة ثقة المجتمع الدولي.

وأخيراً، نشجع إيران على تحسين تعاونها مع اللجنة ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإذا لم نتوصل إلى اتفاق مرض وشامل، فإن التدابير التي اتخذها مجلس الأمن فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني ستظل سارية.

**السيد باويليس** (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر السفير غاري كوينلان، وفريقه المقتردر على تقرير الـ ٩٠ يوماً، وكذلك على رئاسته للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) خلال السنتين الماضيتين. ويقدر وفد بلدي حقاً جهوده الرامية إلى تعزيز اتباع نهج تشاوري في أعمال اللجنة، فضلاً عن التشجيع النشط من جانب فريق الخبراء لأنشطة التوعية في وقت من المهم للغاية تذكير الدول الأعضاء أن تدابير مجلس الأمن لا تزال سارية المفعول خلال المفاوضات بين مجموعة ٣+٣ وإيران.

وترحب ليتوانيا ترحب بقرار حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ وإيران مواصلة جهودهم الدبلوماسية بهدف إنهاء المفاوضات بحلول آذار/مارس ٢٠١٥، والانتهاه مما يُحتمل تبقيه من صياغة وعمل تقني بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥. ونلاحظ أيضاً التزام حكومات مجموعة

للطاقة الذرية، بشأن إيجاد حلول للمسألة النووية الإيرانية. ونؤكد مجدداً دعمنا للجهود الدبلوماسية المستمرة، ونتطلع إلى التوصل لحل شامل في نطاق الإطار الزمني الذي تم تمديده حديثاً. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار مجموعة ١+٥ لاستئناف المفاوضات في جنيف يوم أمس. وفي الوقت نفسه، نشدد على أن تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر أساسي من أجل توضيح المسائل غير المحسومة الحالية والسابقة، بما في ذلك البعد العسكري المحتمل للبرنامج النووي. أما التوصل إلى اتفاق شامل فمن شأنه أن يعزز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويبعث بإشارة إيجابية بشأن المسائل الأخرى لعدم الانتشار النووي.

وفيما يتعلق بعمل اللجنة، فعلى نحو ما أكد الرئيس، لا تزال التدابير المفروضة في القرارات ذات الصلة نافذة بالكامل، ولم يطرأ أي تغيير على التزامات الدول بتنفيذها. ونتوقع استمرار مساعدة اللجنة وفريق الخبراء للدول الأعضاء في تنفيذ تلك الالتزامات. ونرحب بتقرير منتصف المدة المقدم من فريق الخبراء، حيث أنه يوفر نقطة مرجعية مفيدة عن حالة الأنشطة التي يقوم بها الفريق وتنفيذ القرارات ذات الصلة، كما يذكرنا بأنه ينبغي لنا أن نتوخى الحيطة إزاء استمرار الأنشطة المحظورة بموجب تلك القرارات.

وأخيراً، فإننا نلاحظ أن إيران لم ترد بعد على رسائل اللجنة، بما في ذلك رسالتين تم إرسالهما هذا العام فيما يتعلق بعملية اعتراض ألياف كربونية، واعتراض شحنة من الأسلحة التقليدية في البحر الأحمر. ونحث إيران على التعاون بشكل بناء مع اللجنة، حيث أن هذا التعاون يعد أمراً أساسياً إذا ما أردنا جميعاً المضي قدماً. ونشيد مرة أخرى بالعمل الذي اضطلع به الرئيس وفريقه، فضلاً عن ذلك الذي أداه فريق الخبراء والأمانة العامة خلال السنتين الماضيتين. وعلى الرغم من عضوية جمهورية كوريا في المجلس سنتتهي قريباً أيضاً، فإننا سنواصل دعم عمله وعمل اللجنة.

تدابير الجزاءات المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولذلك، تبقى جميع الجزاءات المفروضة من المجلس على إيران سارية سريانا كاملاً إذ تستمر المفاوضات بين مجموعة ٣+٣ وإيران، ويجب على الدول الالتزام بتنفيذها. كما لا ينبغي أن يتأثر العمل الذي تقوم به كل من اللجنة وفريق الخبراء من أجل التحقق من الامتثال.

وفي هذا الصدد، نشجع إيران على الانخراط مع اللجنة في تيسير التحقيقات. وهناك أربع رسائل من اللجنة تنتظر الآن رداً من إيران. وعلى وجه الخصوص، لا يزال يتعين على إيران تقديم معلومات عن محاولة نقل الصواريخ وقذائف الهاون والمواد ذات الصلة المخبأة على متن السفينة (Kios C)، وهو ما أقره فريق الخبراء بوصفه انتهاكاً آخر للالتزامات إيران بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونحن نشكر فريق الخبراء على تقرير منتصف المدة، الذي يقدم معلومات مفيدة بشأن ممارسات الشراء الجارية من جانب إيران والانتهاكات المحتملة لحظر السفر. ونتطلع إلى مزيد من تحقيقات الفريق بهذا الخصوص.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر الإعراب عن أملنا في أن تؤدي مشاركة إيران في محادثات مجموعة ٣+٣ إلى التوصل لحل شامل طويل الأجل ومتفاوض عليه من شأنه أن يعزز الثقة الدولية في الطابع السلمي لبرنامجها النووي.

**السيد أوه جون** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر للسفير كوينلان على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونقدر قيادته الممتازة بوصفه رئيس اللجنة على مدار السنتين الماضيتين. كما نشكر فريق الخبراء على ما قدمه للجنة من دعم قيم.

وما فتئت جمهورية كوريا تتابع عن كثب المحادثات بين إيران ومجموعة ١+٥، وكذلك بين إيران والوكالة الدولية

الاستجابة لشواغل المجتمع الدولي، ممثلاً في اللجنة. ونلاحظ على وجه الخصوص استمرار إيران في عدم الرد على الطلبات السابقة من أجل الحصول على معلومات فيما يتعلق باعتراض سفينة تحمل شحنة من الأسلحة التقليدية في البحر الأحمر في ٣١ آذار/مارس. ونحث إيران على الرد على رسالة اللجنة المؤرخة ٩ تموز/يوليه التي تلتزم فيها بإبداء تعليقات على الحادث. كما نحث إيران على الرد على رسالة اللجنة المؤرخة ٢٧ آذار/مارس بشأن اعتراض ألياف كربونية. وما برحنا ندعو إيران إلى التعاون مع اللجنة بشأن الحوادث من هذا القبيل.

ويجب أن تواصل اللجنة عملها من أجل التنفيذ الصارم لتدابير جزاءات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن إيران وإنفاذها. ولذلك، فإننا نرحب بما تقدمه من توجيه ومساعدة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، وبمجموعة الأنشطة والتحقيقات التي يقوم بها فريق الخبراء. وعلى الرغم من التقدم المحرز في المفاوضات النووية، ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء التحلي باليقظة والاستعداد للإبلاغ عن أي انتهاكات، وفقاً للمتطلبات المحددة في القرارات.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بإيجاد حل تفاوضي ودائم للمسألة النووية الإيرانية. فالتوصل إلى اتفاق شامل مع إيران يصب في مصلحتنا جميعاً، وتوفر المناقشات الجارية أفضل فرصة على مدى سنوات لتحقيق ذلك. وبالنسبة للمجتمع الدولي، فإن هذا من شأنه أن ييث الطمأنينة إزاء أن برنامج إيران النووي هو للأغراض السلمية حصراً، فضلاً عن جعل المنطقة أكثر أمناً في وقت تسوده حالة شديدة من الاضطرابات وعدم الاستقرار. وبالنسبة لإيران، فإن هذا يعنى القدرة على حرية التبادل التجاري مع العالم مرة أخرى، وبدء صفحة جديدة في العلاقات مع المجتمع الدولي.

**السيد أديجولا** (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أتوجه بالشكر لرئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧

**السيد تانام** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بقيادة السفير كوينلان، فضلاً عن فريق الخبراء على عملهم المتواصل في دعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن إيران. وتود المملكة المتحدة أن تشيد إشادة حارة بالجهود التي بذلها السفير كوينلان خلال الفترة التي ترأس فيها اللجنة.

وكما هو معروف جيداً، فإنه في أعقاب المفاوضات التي جرت في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر بين مجموعة ٣+٣ وإيران بشأن التوصل لاتفاق شامل فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، تم التوصل إلى اتفاق بشأن مواصلة المفاوضات وتمديد فترة العمل بالاتفاق النووي المؤقت حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥. ونهدف إلى التوصل إلى إطار سياسي لاتفاق نهائي في أقرب وقت ممكن. وقد كانت المحادثات التي جرت مؤخراً في فيينا شاقّة ومكثفة، ولكنها أثمرت عن إحراز تقدم. ويلتزم كلا الجانبين بالتوصل إلى اتفاق لا يزال نؤمن بإمكانية التوصل إليه. ولا يعنى التمديد أنه فترة توقف، ويجب ألا يعنى ذلك. وهناك زخم متولد نحو التوصل إلى اتفاق، ويجب الاستفادة منه. كما اختتمت للتو محادثات أخرى في جنيف بشأن الاستمرار مع إيران في استكشاف سبل تكفل سد بعض الثغرات المهمة التي لا تزال قائمة. وتحتاج إيران إلى أن تبدي مرونة أكبر في برنامجها، وأن تتخذ بعض القرارات الصعبة، إذا كان لنا التوصل لاتفاق دائم. وفي المقابل، فإن مجموعة ٣+٣ على استعداد لتخفيف قدر كبير من الجزاءات مما سيؤثر إيجابياً على الاقتصاد الإيراني.

وكما يذكرنا تقرير اليوم، وكما أكد رئيس اللجنة للتو في ملاحظاته، فرغم استمرار المفاوضات، لا تزال معظم الجزاءات سارية ونافذة تماماً، بما في ذلك جميع جزاءات الأمم المتحدة والتزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الناشئة عن قرارات مجلس الأمن.

وفي ما يتعلق بعمل اللجنة، لا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء انتهاكات إيران لالتزاماتها الدولية، وتختلفها عن

(٢٠٠٦)، السفير غاري كوينلان، على عرضه لتقرير اللجنة. وتثني نيجيريا على اللجنة استمرارها في تقديم المساعدة إلى الدول والمنظمات الدولية في تنفيذها لتدابير مجلس الأمن ذات الصلة

بشأن الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ومن الضروري حماية سلامة القرارات التي يتخذها المجلس وضمن ألا تنتهك الدول دون علم نظام الجزاءات المفروضة على إيران. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الدول التماس التوجيه من اللجنة بشأن المقترحات المقدمة من أجل التعاون التقني مع إيران بشأن المسائل الداخلة في اختصاص اللجنة.

**السيد سانا (رواندا)** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير كوينلان، ممثل أستراليا، على عرضه لتقرير اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) عن فترة الـ ٩٠ يوماً. وأود أن أعرب مجدداً عن تقديرنا للعمل الكبير الذي أنجزته اللجنة تحت قيادته القديرة. وآمل أن يستمر عمل اللجنة في النماء بقيادة الرئيس الجديد - إسبانيا.

ويشير تقرير الرئيس إلى أن اللجنة قد طلبت من إيران التعليق على واقعتين حقت فيهما فريق الخبراء. ونشعر بالقلق من عدم رد إيران على هذين الطلبين. ومن المهم أن تبدي السلطات الإيرانية تعاونها مع اللجنة عن طريق الرد على طلبات التعليق دون مزيد من التأخير. وتثني على الجهود التي يبذلها فريق الخبراء، التي أسهمت إسهاماً كبيراً في عمل اللجنة. ونلاحظ أن اللجنة تواصل نظرها في التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠١٤، ونتطلع إلى صدور قرارات اللجنة بشأن التوصيات الواردة فيه.

ورواندا تشيد بالجهود المتواصلة للجنة في ضمان الامتثال الكامل للقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والقرارات الأخرى ذات الصلة. ورواندا تشارك رئيس اللجنة في الترحيب بتحديد مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية +١ وإيران التزامها بمواصلة المفاوضات وصولاً إلى اتفاق شامل في إطار خطة العمل المشتركة. ومع أننا نرى أنه يتعين على لجنة القرار ١٧٣٧ وفريق الخبراء التابع لها أن يعملوا على الاستجابة لجهود مجموعة الخمسة +١ وإيران، فإننا نوافق أيضاً على أنه، ريثما يتم التوصل إلى اتفاق شامل، يجب أن تظل الإجراءات التي فرضها المجلس في العديد من قراراته سارية بالكامل وأن تستمر الدول في تنفيذها كاملة.

وما برحت نيجيريا تتابع باهتمام شديد المفاوضات بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا. ونلاحظ أن المفاوضات قد استؤنفت أمس في جنيف، وأن الموعد النهائي للتوصل إلى اتفاق قد تم تمديده إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٥. ونحث السلطات الإيرانية على مواصلة التفاوض بحسن نية بهدف طمأنة المجتمع الدولي بشأن النوايا السلمية لبرنامجها النووي.

وتثني على اللجنة لاستمرارها في تقديم المساعدة للمنظمات الوطنية والدولية في تنفيذ إجراءات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة النظر في طلبات التماس التوجيه التي تغطي نطاقاً واسعاً من القضايا، بما في ذلك الاستفسار عما إذا كانت تدابير الجزاءات تسمح باقتراح تقديم مساعدة تقنية إلى إيران في مجال كفاءة الطاقة والإجراءات المتعلقة بالألغام واقتراحات التعاون الأخرى. ونحن نقدر ونشجع تعزيز تبادل المعلومات على هذا

وبما أن هذه هي آخر إحاطة إعلامية يقدمها السفير كوينلان بصفته رئيس لجنة القرار ١٧٣٧، أود بالنيابة عن الوفد النيجيري أن أعرب عن تقديري له على قيادته القديرة

وبما أن هذه هي آخر إحاطة إعلامية يقدمها السفير كوينلان بصفته رئيس لجنة القرار ١٧٣٧، أود بالنيابة عن الوفد النيجيري أن أعرب عن تقديري له على قيادته القديرة

وفيما يتعلق بالتقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يشجعنا عقد اجتماعات فنية بين إيران والوكالة للنظر في الإجراءات العمليين المعلقين والمتفق عليهما في أيار/ مايو للمرحلة الثالثة من إطار التعاون لحل المسائل الراهنة والسابقة المعلقة. وعلاوة على ذلك، نود أن نثني على استعداد الوكالة لتسريع حل جميع المسائل المعلقة. وفي الوقت نفسه، نرى أنه من الضروري أن تتعاون إيران مع الوكالة بشكل فعال وأن تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ التزاماتها بالكامل، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتعلق بعمل اللجنة، أود أن أشكر فريق الخبراء على تقرير منتصف المدة وعمله على إنجاز ولايته. فضلاً عن ذلك، ولأن هذه آخر جلسة بشأن هذا البند يشارك فيها وفد بلدي بوصفه عضواً غير دائم في مجلس الأمن، أود أن أشير إلى عقد إحاطات إعلامية دورية مفتوحة كممارسة جيدة تفضي إلى تعزيز العلاقات بين مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء. ولذلك، نشجع اللجنة على مواصلة جهودها في هذا الاتجاه.

وعلى نفس المنوال، نؤكد مجدداً على أهمية ضمان إتاحة قوائم الأشخاص والكيانات الخاضعين للجزاءات من قبل جميع لجان الجزاءات، بكل اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وهذا أمر مهم لضمان تنفيذ الدول الأعضاء لتدابير الجزاءات بالكامل. لذلك، وإذ نشدد على ضرورة توحيد نسق القوائم، فإننا نشجع الأمانة العامة على كفاءة توفيرها بكل اللغات الرسمية في أقرب وقت ممكن.

ونشير أيضاً إلى عملية اختيار الخبراء الذين تتألف منهم الأفرقة التي تدعم اللجان في القيام بعملها. وكما أشرنا في المجلس في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.7323)، نعتقد أنه ينبغي اختيار الأشخاص ذوي الخبرة اللازمة والتدريب المتخصص لكفاءة إنجاز كل لجنة لولايتها. ولا بد أيضاً من

النحو بين اللجنة والمنظمات الوطنية أو الدولية فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والقرارات المماثلة الأخرى.

وفيما يتعلق بمسألة الاتصالات بين إيران واللجنة أو فريق الخبراء التابع لها، يؤسفنا أن إيران لم ترد حتى الآن على رسالتين للجنة، أرسلتا تباعاً، في ٢٧ آذار/مارس بشأن عملية اعتراض ألياف كربونية، وفي ٩ تموز/يوليه وتعلق باعتراض سفينة في البحر الأحمر على متنها شحنة من الأسلحة التقليدية. وفي هذا السياق، نحث الحكومة الإيرانية مرة أخرى على التعاون مع اللجنة وفريق الخبراء التابع لها من خلال الرد على المراسلات طلباً للحصول على توضيحات بشأن ما يشتبه بأنها انتهاكات إيرانية للقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

**السيد أويارسبال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** أولاً، وبما أن هذه آخر جلسة يحضرها السفير كوينلان بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، فإنني أود أن أشكره وفريقه على تفانيهما وعملهما الفعال في إدارة عمل اللجنة خلال العامين الماضيين.

وأسوة برئيس اللجنة، أرحب بالالتزام المتجدد من قبل جميع الأطراف بمواصلة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق شامل بين مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية + ١ وإيران. ونعتقد أن تمديد الجدول الزمني للتوصل إلى اتفاق يبرز أهمية الإجراءات الدبلوماسية في التوصل إلى حلول من خلال المفاوضات.

وبالمثل، فإننا نرحب بأن مجموعة الخمسة + ١ وإيران طلبتا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية استئناف القيام بأنشطة الرصد والتحقق في مجال الطاقة النووية باعتباره شرطاً لتنفيذ خطة العمل المشتركة وموافقة مجلس محافظي الوكالة على القيام بتلك المهام.

أما بالنسبة للمفاوضات بين مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية+١ وإيران في إطار خطة العمل المشتركة، فإننا نأسف لأن المفاوضات الرامية إلى تسوية المسألة النووية استمرت حتى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر دون أن يؤدي ذلك إلى اتفاق حاسم. ونلاحظ، مع ذلك، أن المفاوضات قد استؤنفت بالأمس-١٧ كانون الأول/ديسمبر - في جنيف، سويسرا، ومن المقرر لها أن تستمر حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويجدونا الأمل في أن تكون هذه الجولة من الجهود الدبلوماسية الرامية للتوصل إلى حل شامل طويل الأمد مثمرة.

في الختام، ونظراً لأن السفير غاري كوينلان يأخذ الكلمة أمام المجلس للمرة الأخيرة بوصفه رئيس لجنة القرار ١٧٣٧، أود، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أشيد أيما إشادة به وبجميع أعضاء فريقه على قيادتهم والتزامهم في رئاسة لجنة القرار ١٧٣٧ على مدى العامين الماضيين. ونتمنى كل النجاح لخلفه، الممثل الدائم لإسبانيا.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٦.

احترام التوزيع الجغرافي والمساواة بين الجنسين. ونفهم أن عملية تحديد أفضل المرشحين المؤهلين يجب أن تكون شفافة، وأنه يجب أن تشترك اللجان في اختيار الخبراء - بعد تدخل أولي من الأمانة العامة - وأن تتخذ القرارات بشأن أي وكل الشواغر المتاحة.

ختاماً، أود التأكيد مرة أخرى على التزام بلدي بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت نفسه، أكرر التأكيد على الحق الثابت لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أنا، أيضاً، أشكر السفير غاري كوينلان، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، على إحاطته الإعلامية. وتشاد تحيط علماً بالتقرير الفصلي الذي عرضه رئيس اللجنة للتو بشأن أنشطتها خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر. ونثني على المساعدة والتوجيهات التي قدمتها اللجنة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بشأن تنفيذ تدابير مجلس الأمن. ونحث اللجنة على مواصلة القيام بأنشطتها وتعزيز اتصالاتها مع الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال الزيارات القطرية، تشجيعاً للدول على تقديم تقارير التنفيذ الوطنية فيما يتعلق بتدابير مجلس الأمن.